

اسم الزاوية: درر اقتصادية

استدامة الاقتصاد القطري والنموذج الأمثل لإدارة الاقتصاد

د. خالد العبدالقادر

أستاذ المالية والاقتصاد المشارك

جامعة قطر

khalidecon@yahoo.co.uk

تعرف الاستدامة الاقتصادية على انها الحالة التي يتمكن من خلالها الاقتصاد المحلي من تحقيق الصمود في الاداء واستمرار وتيرة نشاطه من إنتاج واستهلاك دون تضرره بالصدمات السلبية التي قد تعيق نموه أو تجمد أداءه ونشاطه.

ويأتي هدف استدامة الاقتصاد كأهم اهداف الركن الاقتصادي في رؤية قطر 2030. كما أن مؤشرات ثبات مستويات المعيشة والقدرة الشرائية والتنوع الاقتصادي والجاذبية لرؤوس الأموال وكذلك استمرار وتيرة النشاط الاقتصادي وتناميها من أهم مؤشرات اختبار مدى استدامة الاقتصاد وقدرته على المحافظة على العطاء.

ولاشك أن هبوط أسعار النفط من مستويات 100 دولار إلى المستويات الحالية عند 30 دولارا خلال السنة والنصف تقريبا استدعى التفكير بشكل جدي في موضوع كيفية تحقيق استدامة الاقتصاد القطري وخاصة في حالات تعرض الاقتصاد الى صدمات سلبية.

وقد تعرض الاقتصاد القطري الى أزمتين اقتصاديتين خلال السنوات السابقة، واحدة تتعلق بالازمة المالية في سنة 2008 والأخرى بأزمة متكررة وهي انخفاض حاد في أسعار البترول كما حدث في سنوات 1984 و1999 و2015. وبالرغم من ان تعافي الاقتصاد العالمي وتعافي اسعار البترول وتبني السياسات الاصلاحية كان لهم الاثر في تحسين وضع الاقتصاد في الازمات السابقة، الا ان قوة تحمل الاقتصاد القطري في مجابهة تلك الازمات كان من التحديات الناجحة التي مر بها. وكان من شأن استدعاء الاحتياطات واستخدام القدرة الاقتراضية وكذلك اتباع سياسات كفائية وتشفية من أهم ما استخدمت في مواجهة تلك الازمات الاقتصادية.

ورأينا حاليا أن هبوط أسعار النفط أثر على طريقة ادارة القطاع الحكومي وبالأخص فيما يتعلق بالنفقات الحكومية التي دخلت مرحلة إعادة ترتيب أولويات الإنفاق في البابين الثالث والرابع من الميزانية وذلك بتأجيل المشاريع الأقل أهمية. اضافة الى ذلك، رأينا أيضا اتباع الحكومة سياسة ترشيد الإنفاق بما يحقق الكفاءة الاقتصادية المتعلقة برفع إنتاجية الوحدات الحكومية الفاعلة، وذلك من خلال عمليات الدمج وإلغاء الازدواجية والتكرار في الأنشطة والمؤسسات، وكذلك تقليل الترهلات في القطاع الحكومي وإلغاء الأنشطة الغير منتجة. وتلك الاجراءات سيكون لها الأثر الأكبر في ترشيد الإنفاق في جانب البابين الأول والثاني من ميزانية الحكومة.

ولكن يبقى السؤال المهم وهو، كيف يمكن تحقيق الاستدامة الاقتصادية الشاملة والتي تحافظ على نفس درجة النمو الاقتصادي وتيرة أدائه؟ لاشك أن اقتصاد الدولة لازال يعتمد على واردات بيع البترول والغاز اللذان يمثلان مالا يقل عن 60% من الناتج المحلي الاجمالي ومالا يقل عن 80% من إيرادات الحكومة. وتحتاج الحكومة اليوم إلى تنويع اكبر في إيراداتها ومدخولها من اجل المحافظة على قدرتها الانفاقية في تحقيق انفاق جار واستثماري مستمر وأيضا في تطوير البنية التحتية وتخطيط البلاد بشكل سليم.

وقد رأيت ان نموذج حكومة الأعمال Corporate State هو من انجح النماذج التي يمكن تبنيها في استدامة الاقتصاد. وهذا النموذج حاليا بارز ومعمول به، وقد تبنته بشكل كامل الحكومة السنغافورية، حيث تعتمد الحكومة السنغافورية على مصادر إيرادات عالية التنوع وكبيرة اثبتت قوة الحكومة الاقتصادية، حيث تملك الحكومة السنغافورية مشاريع إنتاجية داخل وخارج البلاد تدر عليها دخلا كبيرا، وكذلك تستقبل الحكومة السنغافورية إيرادات كبيرة تدخل عليها كرسوم من تقديم خدمات وبنية تحتية عالية الجودة. تلك المنتجات والخدمات ذات الجودة العالية استقطبت استثمارات كبيرة من القطاعين الخاص المحلي والاجنبي وحافظت على نفس وتيرة النشاط الاقتصادي ونموه والثقة به وذلك ان الحكومة دائما مستعدة لتنشيط الاقتصاد وتوجيهه بشكل انمائي وخدمي بما لديها من قدرة انفاق عالية ومتنوعة ومستمرة.

وحكومة قطر تقترب إلى حد ما من هذا النموذج. وعليها أن تبني دوما خطتها الانفاقية على نسبة متحوطة 50% مثلا من إيراداتها الهيدروكربونية وتعوض باقي النسبة عن طريق زيادة وتنويع مصادر إيراداتها خارج المنظومة الهيدروكربونية. هذا لكي تحقق استدامة وديمومة اكبر في وتيرة نموها ونشاطها الاقتصادي.

تمت المقالة